إعادة تقييم القدرات الروسية
في بلاد الشام وشمال إفريقيا

المصدر: مؤسسة كارنيغي

بقلم: فريديرك ويري & آندرو إس. ويس
ترجمة: عبد الحميد فحام

مترجمات جسور

تشرين الأول/ أكتوبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

التحدّي الذي يواجه صانعي السياسة الغربيين هو تجنّب النظر إلى النشاط الروسي في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا من خلال منظور صفري المحصّلة حصراً. إن الفوضى السياسية في المنطقة والتعقيدات، ولا سيما عدم القدرة على التنبؤ بالحكام المحليين، كلها تمثل مصدّات أمام التأثير الروسي من الداخل، كما هو الحال مع جميع اللاعبين الخارجيين.

ملخص

ربما تعود روسيا إلى الشرق الأوسط، لكن هل هي بالفعل لاعب إستراتيجي؟ الصورة مختلطة بالتأكيد. فبعد التخلّي عن معظم الحضور الروسي في بلاد الشام وشمال إفريقيا في أواخر الثمانينيات، أثار الكرملين قلق صانعي السياسة الغربيين في السنوات الأخيرة من خلال ملء فراغات السلطة واستغلال زلّات الولايات المتحدة والدول الأوروبية. تلعب موسكو على وتر تلبية مخاوف وطموحات الأنظمة المحلّية، وتحاول دوماً الاستفادة من ذلك. وفي حين أن النشاط الروسي هو جزء من سعي روسيا للتصرف كقوّة عظمى، إلا أن معظم سياساتها تنبثق من الانتهازية لا من إستراتيجية كبرى.

إن النفوذ الروسي هائل في كثير من النواحي. ففي الدول التي مزقتها الحروب مثل سورية وليبيا، نشرت موسكو ببراعة قوات عسكرية واشتركت مع جهات فاعلة مارقة بالنسبة للغربيين، وبهذا جعلت من نفسها وسيطاً مهماً للسلطة. ففي مصر والجزائر، سعت إلى إبرام صفقات أسلحة غير مقيّدة بشروط حقوق الإنسان. ويتوسّع الأثر الاقتصادي لروسيا في مجالات تتراوح من البنية التحتية إلى السياحة والطاقة، مما يساهم، في بعض الحالات، في المحسوبية والفساد في المنطقة.

في الوقت نفسه، تكشف نظرة فاحصة على نشاط روسيا أن قدرتها على تشكيل الأحداث في الشرق الأوسط أكثر تواضعاً بكثير مما يُفترض عادة. فلا تمتلك روسيا الأدوات ولا الرغبة في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة العميقة الجذور في المنطقة. ففي سورية، تمّ فضح حدود الالتزام العسكري للكرملين وسط اشتباكات مع لاعبين أقوياء آخرين خارجيين وتفاقم الجمود على الأرض. وفي الوقت الحالي، موسكو ببساطة ليست في وضع يمكنها من تحقيق النتائج العسكرية أو السياسية المرجوّة في ظل غياب استثمار كبير في موارد جديدة.

إن التمدد الاقتصادي الروسي مدفوع أساساً بأهداف قصيرة المدى والبحث عن مكافآت مالية ضخمة لا تتحقّق أحياناً، أو لا تجعل من موسكو شريكاً جذاباً. كما أن النجاحات الروسية مقيّدة بعوامل إقليمية مثل السياسة المنقسمة والفاعلين المحلّيين المتقلّبين، الذين على الرغم من جذبهم للاهتمام والدعم الروسيين لا يتصرفون كوكلاء مطيعين. ففي كثير من الحالات، يمارس حكام الشرق الأوسط قوة في رسم حدود النفوذ الروسي أكثر بكثير مما توحي به الروايات التقليدية.

على سبيل المثال، أتقن القادة المصريون المتعاقبون لعبة جذب انتباه روسيا لكسب النفوذ على الرعاة الآخرين وبالتحديد الولايات المتحدة. ومن جانبهم، عمل القادة الإسرائيليون بجد لضمان عدم قيام روسيا بإلقاء عقبات كبيرة في طريق الحملة الإسرائيلية المستمرة ضد التوغل العسكري الإيراني في سورية، ولكنهم يلاحظون بالتأكيد عندما تقوم موسكو بإثارة الحد الأدنى من المخاوف بشأن الوضع في غزة. كما أن حدود النفوذ الروسي ملحوظة كذلك في الأزمة الاقتصادية المفجعة في لبنان، حيث موسكو ليست أكثر من مجرد متفرج.

مع وضع هذه القيود في الاعتبار، يجب على واشنطن أن تتجنب النظر إلى المنطقة من خلال عدسة الحرب الباردة ذات المحصّلة الصفرية التي ترى كل تطور على أنه مكسب أو خسارة لموسكو أو تقلل من فاعلية الجهات الفاعلة المحلية.

في سياق تحديات السياسة المتعددة في جميع أنحاء العالم وفي الداخل، يحتاج صانعو القرار في الولايات المتحدة إلى إعطاء الأولوية لمناطق النفوذ الروسي التي تتطلب الرد. عند القيام بذلك، يجب عليهم تجنب لعب لعبة مبيعات الأسلحة بشروط موسكو أو السماح لأنفسهم بأن يتم استغلالهم من قِبل حكام الشرق الأوسط الاستبداديين الذين يشيرون إلى مبادرات روسية للحصول على التساهل والدعم من واشنطن.

يمتلك صانعو السياسة في الولايات المتحدة وأوروبا أدوات كثيرة تحت تصرفهم يمكن أن تحبط أو تبطئ الأشكال الأكثر خبثاً لنجاحات موسكو. ومع ذلك، فإن أثر ذلك على العزم الروسي لا ينبغي المبالغة فيه. بدلاً من ذلك، يجب على واشنطن أن تركز طاقاتها على أكبر ميزة نسبية لها مقابل موسكو في المنطقة: وهي المصادر الوفيرة لتأثيرها ونفوذها في المجالين الاقتصادي والأمني، وقوتها الناعمة التي لا تزال قوية، وقيادتها للدبلوماسية المتعددة الأطراف، والنظام العالمي القائم على القواعد.

المقدمة

مع اقتراب الذكرى السادسة لتدخل موسكو العسكري في سورية في أيلول/ سبتمبر 2021، من الصعب تجاهل عودة روسيا إلى سياسات القوّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث تعزف موسكو بشكل روتيني على وتر الشواغر التي خلقتها محاولات الولايات المتحدة للانسحاب من المنطقة وعلى أخطاء اللاعبين الآخرين.[1] فعلى امتداد المنطقة، يُنظر إلى روسيا مرة أخرى على أنها مُحاوِر مهمّ، مع الجهات الفاعلة المحلّية التي تلتمس المشاركة الروسية وتقييد المدى الذي يمكن أن تصل إليه بالفعل. وعلى الرغم من أن الكرملين يحتفل بكونه في قلب الحدث، إلا أنه لم يثبت أنه يمتلك النفوذ أو الموارد أو الرغبة في معالجة مصادر الخلل الوظيفي وعدم الاستقرار الراسخة في المنطقة.

إن الطبيعة الانتهازية الشديدة للنشاط الروسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست ظاهرة جديدة. حيث أشار محللون بارزون مثل أرنولد هوريك مراراً، خلال الستينيات والسبعينيات، إلى أن أسلوب عمل الكرملين خلال فترة الحرب الباردة كان محكوماً بالتكيف مع أو اغتنام تدفق الأحداث أثناء محاولته إدارة سلوك الوكلاء الذين لم يكن لديه سيطرة كاملة عليهم.[2] إنه من الصعب التغاضي عن أوجُه التشابه مع الحقائق الحاصلة اليوم.

في الوقت نفسه، إن التركيز المتزايد في دوائر السياسة الغربية على المنافسة الإستراتيجية مع روسيا يُلقي أحياناً بظلاله على الوعي بمثل هذه الأنماط من السلوك، وأخطاء موسكو نفسها، ونقاط الضعف الكامنة في مجموعة أدوات السياسة الروسية.

بالطبع ، موسكو صريحة بشأن عدم قدرتها على معالجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتصاعدة في المنطقة.[3] لكن حلّ المشكلات الحقيقي لم يكن أبداً محورياً في الأهداف الاستراتيجية لروسيا. وبدلاً من ذلك، فإن انخراط روسيا في الشرق الأوسط هو جزء من حملة أوسع نطاقاً من أجل أن يُنظر إليها على أنها قوّة عظمى على المسرح العالمي.[4] بعد التخلي عن معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عملياً بين عشية وضحاها خلال أواخر الثمانينيات، حاول الكرملين وبأبخس الأثمان إلى حد كبير استعادة الزخارف والبهرجات التي تمتع بها لفترة طويلة خلال العهدين القيصري والسوفييتي.[5] لكن مثل هذه الطموحات المتغطرسة غالباً ما تخضع لأهداف قصيرة المدى مثل تشويه سمعة الولايات المتحدة وملء الفراغ في السلطة ومواكبة طموحات ومشاكل انعدام الأمن لدى اللاعبين الإقليميين، واغتنام أي فرص تجارية تأتي في طريقها.

---

(1) https://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/29891/for-the-middle-east-afghanistan-is-a-worrying-sign.

(2) https://www.rand.org/pubs/papers/P4579.html.

(3) https://carnegieendowment.org/202009/09//coming-decade-of-arab-decisions-pub-82506.

(4) https://carnegieendowment.org/201905/06//primakov-not-gerasimov-doctrine-in-action-pub-79254.

(5) بالنسبة للسياسات الروسية في شمال إفريقيا خلال الثمانينيات، انظر "العلاقات السوفيتية المغربية في الثمانينيات"
I.W. Zartman, "Soviet-Maghribi Relations in the 1980s," in Edward A. Kolodziej and Roger E. Kanet (eds.), The Limits of Soviet Power in the Developing World (London: Palgrave Macmillan, 1989).

يظل فَهْم الخلفية التاريخية لمشاركة روسيا الحالية في المنطقة أمراً ضرورياً للتعرف على الأنماط والأهداف طويلة المدى، ولكن هذا لا يروي سوى جزء من القصة.[6]

فخلال فترة ما بعد عام 2015، كانت الجهات الفاعلة الحكومية وشِبه الحكومية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سعيدة عموماً بمجاراة نهج الكرملين القائم على عقد الصفقات بشكل كبير، حيث تعاملوا معها في بعض الأحيان كبديل للنظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة. بالنسبة لإسرائيل ودول أخرى بشكل عام فإن تكاليف اتباع نهج أكثر عدوانية من شأنه أن يضعها في وسط التوترات بين الشرق والغرب، يفوق فوائد التعامل مع موسكو. فإن فوائد الانخراط مع موسكو تفوق بشكل عامّ تكاليف اتباع نهج أكثر عدوانية يضعها وسط التوترات بين الشرق والغرب. كما كانت إسرائيل بارعة أيضاً في الاستفادة من العلاقات الوثيقة مع موسكو أو استغلالها لتحقيق أغراض قادتها الخاصة. في جميع أنحاء المنطقة، لا يعتمد القادة بشكل كبير على موسكو ولا يشعرون بخيبة أمل مفرطة عندما لا تحقق النتائج. فنظام بشار الأسد في سورية مسرور للغاية لمجاراة وكيله الآخر (إيران) لروسيا.[7]

تتجلى هذه الديناميكيات بشكل خاص في شمال إفريقيا، وهي المنطقة التي شهدت نشاطاً روسياً منسقاً على جبهات متعددة.[8] ومع ذلك، فإن هذه التدخلات الروسية هي نتاج الانتهازية أكثر من كونها إستراتيجية كبرى محسوبة ولم تسفر بشكل عامّ إلا عن نتائج متباينة للمصالح الروسية. ومن المؤكد أن موسكو تدخلت عسكرياً في الحرب الأهلية الليبية وسعت إلى صفقات أسلحة كبيرة مع الجزائر ومصر، وغالباً ما ألمحت وسائل الإعلام الروسية والأجنبية إلى مخططات روسية لإنشاء قواعد عسكرية في الجزائر ومصر وليبيا، لكن التواجد الفعلي لموسكو يضم خليطاً من التعاملات في قطاعات الجيش والبنية التحتية والطاقة والزراعة والسياحة. هذه المعاملات ذات مغزى ولكنها لا تهدد بالضرورة المصالح الأمريكية، كما أنها ليست نقاط انطلاق مضمونة لوجود أمني دائم واسع النطاق.

غالباً ما تصطدم الإنجازات الروسية بعوامل متأصِّلة في المنطقة. ففي شمال إفريقيا، على سبيل المثال، تكون قدرة موسكو على التحكم في الأحداث محدودة بسبب السياسات المتصدعة لتلك البلدان والحوكمة الشخصية المنفردة والتي لا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان. غالباً ما يستغل الحكام المحليون المبادرات الروسية لتأمين اهتمام أكثر إيجابية من رُعاتهم القدامى؛ الولايات المتحدة وأوروبا. ولعل الأهم من ذلك أنه يجب على روسيا أيضاً أن تتعامل مع الوجود الحازم المتزايد للجهات الأجنبية الأخرى التي تسعى إلى صفقات بيع الأسلحة والطاقة، مثل فرنسا وألمانيا وإيران وتركيا والإمارات، والتي تتداخل مصالحها أحياناً أو تتعارض مع مصالح موسكو.

(6) https://carnegieendowment.org/201931/10//russia-in-middle-east-jack-of-all-trades-master-of-none-pub-80233.
(7) https://www.ui.se/globalassets/ui.se-eng/publications/ui-publications/2019/ui-paper-no.-72019-.pdf.
(8) https://www.reuters.com/article/us-libya-security/russian-aircraft-active-in-libya-africom-says-idUSKBN23P2RA.

سورية

على مدار أكثر من عَقْد من الحرب الأهلية، كانت سورية بمثابة حَجَر الزاوية في إبراز روسيا نفسها كقوة إقليمية، حيث إنه ابتداءً من عام 2011، أدى التنسيق الصيني الروسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحباط الجهود الدبلوماسية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للضغط على الأسد.[9] ووسط مخاوف من الانهيار الوشيك لنظام الأسد في خريف عام 2015، شرع الكرملين بتدخل عسكري كبير. أدى هذا الجهد في النهاية إلى قصم ظهر قوات المعارضة السورية المدعومة من واشنطن واللاعبين الإقليميين. وقد وصف الكرملين إنجازاته في سورية بأنها تضع نهاية لموجة مدعومة من الولايات المتحدة لتغيير الأنظمة خلال الانتفاضات العربية عام 2011 وما أعقبها. كما قامت روسيا بتأمين ترتيبات طويلة المدى للقواعد البحرية والجوية في سورية واستخدمت تدخُّلها العسكري كعرض لقدرات القوة الخشنة الروسية وصادرات الأسلحة.[10]

ومع ذلك، فإن هذه الصورة للنجاح العسكري غير المقيّد تُخفي حقيقة أن الكرملين أنجز معظم أهدافه الحربية الرئيسية بحلول نهاية عام 2017 وأن البيئة التي يواجهها في سورية اليوم أكثر صعوبة بكثير. وتلقي هذه الظروف الضوء على نقاط القوة والضعف في روسيا في موطن مختلف إلى حد ما. ففي حين كانت تكاليف الحرب بالتأكيد متواضعة بالنسبة لروسيا من حيث الخسائر العسكرية والعبء المالي، فإن العائد الإجمالي على الاستثمار أقل مما توقعه الكرملين، حتى مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن أهداف روسيا آخِذة في التغيير المستمر.

وفي الوقت الحالي، لا تزال التسوية السياسية التفاوضية بعيدة المنال، وكذلك الاعتراف الدولي بنظام الأسد، ناهيك عن الوصول إلى عقود مربحة لإعادة إعمار البلاد. إذ ليس لدى موسكو طريق للوصول إلى الوضع النهائي المطلوب حالياً في ظل غياب ضخ كبير لموارد عسكرية أو سياسية أو اقتصادية إضافية.

وعلى الرغم من أن الدعم العسكري الروسي والإيراني كان حاسماً لتثبيت دعائم النظام، إلا أن التطورات على الأرض غالباً ما كانت مخيبة للآمال، بل ومهينة في بعض الحالات بالنسبة لموسكو. وكان الأكثر شهرة لذلك، في شباط/ فبراير 2018، حيث تكبّدت مجموعة من المرتزقة الروس بحجم كتيبة مرتبطة بمجموعة "فاغنر" التي ترعاها الدولة خسارة أكثر من 200 رجل خلال معركة دامت أربع ساعات استدعت فيها المراصد الجوّية الأمريكية ضربات جوية مدمرة من قاذفات القنابل والقاذفات المقاتلة والطائرات بدون طيار والطائرات الحربية والمروحيات الهجومية.[11] وكانت هذه الحادثة من مجموعة حوادث مشابهة بمثابة تذكير عنيف للكرملين بأن كتيبته الروسية المكونة من 4000 رجل تفتقر إلى القوة النارية الدقيقة، وبالتالي فهي عرضة للرد العسكري من القوى الخارجية الأخرى العاملة داخل سورية.[12]

---

(9) https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/202009//FP_20200914_china_united_nations_feltman.pdf.

(10) https://www.marshallcenter.org/de/node/11895;
https://abcnews.go.com/International/wireStory/russia-deploys-nuclear-capable-bombers-syria-training-77895043.

(11) https://www.nytimes.com/201824/05//world/middleeast/american-commandos-russian-mercenaries-syria.html;
https://www.defense.gov/Newsroom/Transcripts/Transcript/Article/1441080/department-of-defense-press-briefing-by-lieutenant-general-harrigian-via-teleco. https://www.polygraph.info/a/us-wagner-russia-syria-scores-killed/29044339.html.

(12) المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، "الفصل الخامس: روسيا وأوراسيا" ، التوازن العسكري 121 ، رقم. 1 (2021): 205.

تم الكشف عن نقاط القصور العسكرية هذه بشكل أكبر أثناء القتال بين القوات التركية والقوات الموالية للأسد في محافظة إدلب أوائل عام 2020[13] بعد مقتل ما لا يقل عن 33 جندياً تركياً في غارات جوية قيل إن طائرات روسيا ونظام الأسد شنتها، فقامت أنقرة بشن هجوم مضاد باستخدام مزيج من الطائرات المسلحة بدون طيار والقوات الخاصة والمدفعية.[14]

وما أثار دهشة موسكو هو أن تركيا دمرت أعداداً كبيرة من قوات وعتاد المجموعات الموالية للأسد ودفاعاتها الجوية التي زودتها روسيا ببانتسير وبوك2. كما أن إحجام روسيا عن الرد عسكرياً على تركيا أو زيادة قواتها في أعقاب القتال في إدلب كشف بشكل أساسي عن السقف الأعلى لالتزام روسيا العسكري في سورية. واعتمدت أنقرة في وقت لاحق على هذه التكتيكات وصقلتها خلال تدخلاتها العسكرية الناجحة ضد مرتزقة مجموعة "فاغنر" المنتشرين في كل من ليبيا من أواخر عام 2019 إلى أوائل عام 2020 وأرمينيا وكيلة روسيا في ناغورنو كاراباخ في وقت لاحق من عام 2020.

كما يروي الوجود الروسي المحدود في شمال شرق سورية قصة مشابهة إلى حد ما عن كيف فشل الوجود العسكري الروسي مع القيود المفروضة عليه في التغلب على التعقيدات المحلية وحرمان الجهات الخارجية المنافسة من حرية العمل. في حين أن الانسحاب السريع للقوات الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 منح موسكو ونظام الأسد ثروة دعائية، إلا أن الوضع لم ينتعش لصالح أي منهما. بل على العكس من ذلك، كافحت القوات الروسية ونظام الأسد من أجل إنشاء قاعدة قوية وسط وضع معقد يشمل المناورات من قبل قوات سورية الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، وتوسيع سيطرة تركيا على أجزاء من شمال سورية، وما تبقى من الوجود العسكري الأمريكي.[15]

كما جاءت المضايقات الروسية للقوات الأمريكية في صيف 2020 بنتائج عكسية، فقد أدت إلى قرار البنتاغون بإرسال مركبات "برادلي" القتالية ورادار "سينتينيل" كتعزيزات وزيادة تحليق الطائرات المقاتلة الأمريكية.[16]

أظهر صانعو السياسة الأمريكيون مراراً وتكراراً أنه يمكنهم منع الكرملين من تحقيق أهدافه الأساسية بأقل جهد ممكن.[17] فلقد فرض الكونغرس عقوبات قانون "قيصر"، على سبيل المثال، منع مساعدات إعادة الإعمار ذات المغزى من الاتحاد الأوروبي أو الخليج من التدفق، مما يفرض ضغطاً إضافياً على الاقتصاد السوري المدمر. فعلى سبيل المثال، منعت عقوبات قانون قيصر المعتمد من قِبل الكونغرس مساعدات إعادة الإعمار ذات المغزى من الاتحاد الأوروبي أو الخليج من التدفق، مما يفرض ضغطاً إضافياً على الاقتصاد السوري المدمَّر.[18]

---

(13) https://www.fpri.org/wp-content/uploads/202104//russian-turkish-relations-bssp.pdf.
(14) https://www.al-monitor.com/originals/202002//turkey-syria-russia-deciphering-attack-on-turkish-troops.html; https://www.realcleardefense.com/articles/202002/07//drone-era_warfare_shows_the_operational_limits_of_air_defense_systems_115430.html.
(15) https://abcnews.go.com/Politics/repatriating-refugees-syrian-camp-stem-isis-resurgence-us/story?id=77811334.
(16) https://www.military.com/daily-news/202018/09//bradley-fighting-vehicles-sent-protect-us-troops-syria.html.
(17) https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/202115-01-/biden-doesnt-need-new-middle-east-policy.
(18) https://www.mei.edu/publications/caesar-bill-could-ratchet-us-sanctions-syrian-regime-and-its-allies.

ولم تعرض موسكو على نظام الأسد خطة إنقاذ مالية ولم تكن قادرة على إقناع دول الخليج العربية بالإقدام على المزيد، نظراً لمخاوفها بشأن عقوبات أمريكية ثانوية محتملة. ولا يزال التطبيع الكامل للعلاقات بين الأسد وحلفاء الولايات المتحدة في الخليج وكذلك إعادة قبول سورية في جامعة الدول العربية متوقفاً.[19]

ربما يكون أكبر عيب في سياسة موسكو هو التركيز على هدف مركزي غير قابل للتحقيق: استعادة نظام الأسد لبقية سورية. في ظل الوضع العسكري على الأرض الذي وصل إلى حالة من الجمود الدائم إلى حد ما، من الصعب -إن لم يكن من المستحيل- تخيُّل أن الكرملين أو نظام الأسد سيكونان قادريْنِ على تغيير هذا الواقع بناءً على قدراتهما الحالية، على الأقل في المستقبل المنظور. وفي غضون ذلك، يواصل الأسد استخدام إيران لتحقيق التوازن مع روسيا، متعاملاً مع المنافسة بين رعاته على أنها مكسب خاص به يستخدمه للمناورة، الأمر الذي يثير انزعاج موسكو. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل إحباطاته من الوضع الراهن في سورية، لا يُظهر الكرملين أي علامات تدل على إعادة تفكيره بشكل أساسي في إستراتيجيته الشاملة.

إسرائيل

إسرائيل هي دولة أخرى في الشرق الأوسط حيث يتم تصوير وصول روسيا المتزايد رفيع المستوى إلى كبار صانعي القرار فيها في كثير من الأحيان كجزء لا يتجزأ من تقارب المصالح المتزايد. ومع ذلك، فإن الواقع أكثر تعقيداً بسبب السياسة الداخلية لإسرائيل والمصالح الأمنية ومركزية علاقاتها طويلة الأمد مع الولايات المتحدة.[20]

فعلى مدى العقدين الماضيْنِ، استفادت موسكو من العلاقات الودية مع رؤساء الوزراء المتعاقبين، ولا سيما آرييل شارون وإيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو. ونتنياهو على وجه الخصوص عزز الانطباع لدى الجماهير المحلية والأجنبية بأنه أحد أقرب شركاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأن العلاقات الروسية الإسرائيلية قد اكتسبت أهمية إستراتيجية في عهده.[21] كان جزء من هذا خدعة سياسية صارخة، فلطالما حظي حزب الليكود بزعامة نتنياهو بدعم أكثر من مليون إسرائيلي لهم جذور في روسيا وأجزاء أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق.

وخلال انتخابات صيف 2019، على سبيل المثال، غطت حملة نتنياهو جوانب مقر حزب الليكود في وسط مدينة تل أبيب بصور عملاقة له وهو يصافح بوتين ثم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (بشكل منفصل) تحت لافتة كتب عليها "فريد من نوعه"[22] من جانبه، استخدم بوتين المواجهات مع نتنياهو لإرسال رسالة مفادها أن المحاولات الغربية لعزل الزعيم الروسي لم تنجح.

---

(19) https://www.npr.org/20211009582085/23/06//arab-nations-that-opposed-assads-regime-have-begun-rebuilding-ties-with-syria.

(20) سكوت ب. لاسنسكي وفيرا ميشلين شابير، "تجنب محصلة صفرية: إسرائيل وروسيا في شرق أوسط متطور"، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مسابقة القوى العظمى. كريم مزران وأرتورو فارفيللي (ميلان: نشر ليديزيوني ، 2019) ، 141-157.

(21) https://www.ft.com/content/ec5e2090-a7bd-11e8926-a-7342fe5e173f.

(22)https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-russia-s-putin-dedicates-monument-to-victims-of-leningrad-siege-in-jerusalem-1.8438477;https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-yad-vashem-apologizes-for-historical-error-at-world-holocaust-forum-1.8481112?=&ts=_1580755475048;https://www.al-monitor.com/originals/202001//israel-russia-benjamin-netanyahu-vladimir-putin-holocaust.html.

كما عكست مشاركة نتنياهو مع موسكو حسابات أمنية صارمة، وعلى وجه التحديد إبقاء روسيا على الهامش أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية في سورية ضد إيران ووكلائها، كجزء من جهد يُعرف باسم الحملة بين الحروب. وفي سلسلة من المحادثات التي بدأت في أيلول/ سبتمبر 2015، أقنع نتنياهو بوتين بأن العدوان العسكري الإيراني يشكل تهديداً وجودياً وأن إسرائيل مصممة على دحرها، وأنه ليس من مصلحة موسكو اختبار تصميم إسرائيل على الدفاع عن نفسها.

وقد ساعدت الترتيبات العسكرية الروسية لمنع التضارب على ضمان عدم قيام موسكو بإلقاء عقبات ذات مغزى في طريق العمليات الإسرائيلية. وتشهد مئات الضربات الدقيقة التي نفذتها إسرائيل منذ أواخر عام 2015 على جودة قدراتها العسكرية والاستخبارية المتقدمة، والأهم من ذلك، الأولوية التي تعطى لتجنب أي خطر على القوات الروسية على الأرض.

لكن في حالات أخرى، تعثر التقارب بين المصالح الإسرائيلية والروسية بسبب عجز موسكو أو عدم رغبتها في تشكيل الأحداث في سورية حسب رغبة إسرائيل، وتحديداً فشل الأسد في التخلي عن جميع أسلحته الكيماوية والمحاولة الفاشلة لدفع القوات الإيرانية والجماعات المسلحة المدعومة من إيران للابتعاد عن المناطق الحساسة على طول الحدود السورية الإسرائيلية والسورية الأردنية. إن وقف إطلاق النار المحلّي في محافظة درعا في جنوب غرب سورية، والذي تم الإعلان عنه في أول لقاءين لترامب مع بوتين في عام 2017 وانهار قبل فترة طويلة بسبب تغيير موقف موسكو، يوضِّح هذا الوضع. فقد أدى هذا الإطار الزمني إلى استسلام تفاوضي للجماعات المُقاتِلة من المعارضة في المنطقة وإعادة سيطرة نظام الأسد رسمياً على الحدود مع إسرائيل والأردن.

ومع ذلك، أثبتت موسكو أنها غير قادرة على إبرام صفقة لإبقاء الوجود العسكري الإيراني والأسلحة الثقيلة بعيداً عن الحدود السورية الإسرائيلية، وحاولت بسهولة إلقاء اللوم على تعامُل واشنطن مع القضايا غير ذات الصلة. منذ ذلك الحين، أدى الوجود العسكري الضئيل لروسيا في جنوب سورية، مقترناً بنجاحها المحدود في إنشاء وحدات عسكرية شِبه مستقلة تتكون من مقاتلين سابقين تعهدوا بعدم تحدّي نظام الأسد، ورغبة النظام المتزايدة في إعادة تأكيد سيطرته على محافظة درعا، إلى ايجاد بيئة متقلبة تثير مخاوف أمنية في إسرائيل والأردن.

ولا تزال المنطقة عرضة للاختراق من قِبل وكلاء إيران مثل حزب الله والجهات الفاعلة الأخرى، مما يبرز حدود قدرة موسكو على العمل كشريك أمني موثوق من طرف تل أبيب في سورية، حيث إن قسماً من مدينة درعا يسيطر عليه نظام الأسد والوحدات المدعومة من إيران بدأ في حزيران/ يونيو 2021 يُظهر تباطؤ جهود ممثلين عسكريين روس للتوصل إلى حل للأزمة.

ومن الصعب إلى حد ما الحصول على السمات المميزة الأخرى للتأثير الروسي البنّاء على القضايا الأمنية ذات الأهمية الرئيسية لإسرائيل، ناهيك عن أي مؤشرات على أن موسكو تسير نحو أن تصبح شريكاً إستراتيجياً لإسرائيل. على سبيل المثال، خلال أزمة أيار/ مايو 2021 في غزة، اقتصر دور موسكو في إسرائيل على دور المتفرج. وقد تم إعادة تدوير تصريحاتها العلنية إلى حد كبير من الصراعات السابقة بين إسرائيل وحماس في أعوام 2006 و2008 و2012 و2014. ولم تسفر المشاورات الروسية مع

ممثلين عن حماس والسلطة الفلسطينية إلا عن القليل على نحو ملموس، ولا يبدو أن الفلسطينيين يعتمدون على الدعم الروسي.

أما بالنسبة لجميع الافتراضات بأن التدخل الروسي في سورية سيسمح لها مرة أخرى بالعمل كوسيط مهم في العديد من النزاعات في المنطقة، فقد أظهر الدور المصري والأمريكي في أزمة 2021 في غزة أن روسيا ببساطة ليست في نفس المجموعة التي تقوم بدور مهم لإسرائيل.

تعتبر مبيعات الأسلحة الروسية لخصوم إسرائيل نقطة خلاف أخرى. على مدى عقود، واجه الكرملين شكاوى متكررة من إسرائيل والولايات المتحدة بشأن الأسلحة التي يبيعها لإيران ودول أخرى. ومع ذلك، بلغ التأثير الخارجي على سلوك موسكو ذروته في منتصف التسعينيات عندما كان القادة الروس في أضعف حالاتهم.

كان التأخير الطويل في تسليم الدفاعات الجوية الروسية من طراز S-300 إلى إيران عام 2016 مدفوعاً بالتقلبات الهائلة في العلاقات الروسية الإيرانية الناجمة عن الكشف عن أنشطة طهران النووية والمفاوضات المطولة بشأن الاتفاق النووي الإيراني. ومؤخراً، مع انتهاء حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على طهران في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، كانت هناك تقارير عن محادثات روسية إيرانية حول شراء صواريخ S-400 ومقاتلات Su-30 ومدربات Yak-130 ودبابات قتال T-90. ومع ذلك، فإن العامل المحدد الرئيسي في استعداد موسكو لبيع الأسلحة لإيران ليس الضغط الإسرائيلي رفيع المستوى، كما ادعى بعض أعضاء فريق نتنياهو، بل بالأحرى عدم قدرة طهران على الدفع.

في الوقت نفسه، يبدو أن موسكو تتفهم كيف يمكن أن تُسهم عمليات نقل أسلحتها في مخاطر خارجة عن سيطرتها في منطقة مضطربة. فبعد مقتل خمسة عشر جندياً روسياً على متن طائرة استطلاع من طراز Il-20 في أيلول/ سبتمبر 2018 في حادثة نيران صديقة بسورية ألقى القادة العسكريون الروس باللوم فيها على إسرائيل، زود الكرملين دمشق بصواريخ S-300 الروسية. (كما أن الوحدة الروسية في حميميم محمية بواسطة نظام صواريخ S-400 منذ بداية تدخُّلها). ومع ذلك، فإن حقيقة أن نظام S-300 السوري لم يتم إطلاقه مطلقاً ضد الطائرات الإسرائيلية تثير الشكوك بأن الجيش الروسي، وليس قوات الأسد، هو مَن يمتنع عن إطلاق النار.

من المؤكد أن موسكو لا تريد من السوريين أن يخلقوا وضعاً خطيراً آخر قد يعرض الموظفين الروس للخطر أو يثير هجوماً إسرائيلياً على مواقع S-300. ومن المؤكد أن أي هجوم إسرائيلي ناجح سيضر بقدرة روسيا على تسويق النظام في أماكن أخرى من العالم. وينطبق المنطق نفسه على المخاطر النظرية لنقل روسيا لنظام S-400 إلى إيران، بالنظر إلى احتمال اتخاذ إسرائيل إجراءات وقائية.

في المجتمع الإستراتيجي الإسرائيلي هناك القليل من الأوهام حول مَن هم الأصدقاء الحقيقيون للبلاد؟ وفي الوقت نفسه، من المؤكد أن أي زعيم إسرائيلي سيعترف بالحماقة المتمثلة في أخذ دعم روسيا كأمر مسلّم به أو التعامل مع مصالحها على نحو متعجرف. إن الوجود العسكري الروسي في الجوار والعلاقات الغنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

والسياسية بين البلدين تمنح الكرملين الكثير من الأهمية المحتملة في المستقبل. في الوقت نفسه، لا تقدم موسكو أنواع الالتزامات الضرورية لتصبح شريكاً إستراتيجياً لإسرائيل أو تضع نفسها في وسط مواقف صعبة قد تلفت الانتباه إلى حدود نفوذها.

وخلال الأيام الأولى للحكومة الائتلافية بقيادة رئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الخارجية يائير لابيد، هناك القليل من أصداء الضجيج المحيط بالعلاقات الإسرائيلية الروسية التي كانت شائعة في عهد نتنياهو.

ومع ترسيخ ملامح العلاقة الروسية الإسرائيلية -المفهومة جيداً- على كِلا الجانبين، يشك المرء في أن التفاعلات المستمرة من المرجَّح أن تتكشف عن أسس أكثر واقعية.

لبنان

حافظت روسيا على وجود بعيد عن الأضواء نسبياً خلال الانهيار الاقتصادي والسياسي المستمر في لبنان في تناقض حادّ مع جهود دول مثل فرنسا والولايات المتحدة. فلقد حاول هؤلاء، في السراء والضراء، الضغط على النخب الحاكمة في لبنان لتنحية خلافاتهم الداخلية جانباً والاضطلاع بمسؤولياتهم بشكل جادّ. وتمثلت مساهمة روسيا الرئيسية في تسليط الضوء على المخاوف بشأن تأثير الأزمة على الاقتصاد السوري، نظراً للانخفاض المتشابك والسريع للعملة المحلية في كِلتا الدولتين. وبخلاف ذلك، كانت الجهود الروسية خلال عملية تشكيل الحكومة المطولة عَرَضية إلى حد كبير.

كما لم تسعَ روسيا بشكل واضح إلى التعامل مع المخاطر التي تهدد الاستقرار الإقليمي وأمن إسرائيل، والناجمة عن الانهيار المحتمل للمؤسسات الرئيسية مثل الجيش اللبناني. ولم تسعَ إلى كبح حزب الله أو إيران من الاستفادة من الأزمة التي طال أمدها. وقد افترض بعض المحللين أن موسكو قد تكون قادرة في نهاية المطاف على مساعدة عناصر من الحكومة السورية في إعادة تأكيد نفوذها على لبنان على حساب إيران، ولكن لا يزال من الصعب إيجاد دليل ملموس على مثل هذه التحركات. وأقصى حد يمكن أن يركز فيه المسؤولون الروس على لبنان، هو في جهود تتمثل إلى حد كبير في استضافة زيارات لأعضاء من مختلف الفصائل السياسية كجزء من المناورات اللامتناهية لتشكيل حكومة جديدة.

تضاءل استعداد روسيا للتعامل مع أزمة لبنان من الناحية العملية من خلال الاعتبار الغالب الذي ظهر في العديد من تدخُّلاتها في الشرق الأوسط وهو المال. فالبحث عن الفوائد الاقتصادية، وليس الإيثار، هو المحرك الرئيسي وراء مقاربتها للبنان. والجهود الروسية في قطاع الطاقة اللبناني والمناقشات المتكررة والمتقطعة على مدار العَقْد الماضي حول مبيعات الأسلحة هي ليست ذات أهمية. فعلى سبيل المثال، منتج الطاقة الروسي المستقل "نوفاتيك" جزء من

"كونسورتيوم" تقوده شركة "توتال إنيرجيز" الفرنسية يسعى خلف الموادّ الهيدروكربونية دون جدوى حتى الآن في منطقة بحرية تقع في المياه التي تطالب بها كل من لبنان وإسرائيل.
تسيطر شركة النفط الحكومية الروسية "روسنفت" على عمليات مصفاة لتكرير النفط في ميناء طرابلس اللبناني. ومع ذلك، أية أنشطة من هذا القبيل تعتبر في الأساس عَرَضاً جانبياً، نظراً لحجم أزمة الطاقة التي يعاني منها لبنان، والتي نتجت عن دعم الحكومة غير المسؤول للوقود وتجارة التهريب المربحة عَبْر الحدود مع سورية.

الجزائر

لطالما كانت الجزائر موضع اهتمام كبير من قبل روسيا وقبل ذلك الاتحاد السوفيتي، الذي كان من بين أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في عام 1960 أثناء الحرب ضد الحكم الاستعماري الفرنسي. وسرعان ما أصبحت الجزائر المستقلة مشترياً رئيسياً للأسلحة السوفيتية. واليوم تعد الجزائر ثالث أكبر مستورد للأسلحة من موسكو وأكبر زبون لها في القارة الإفريقية، فما يقرب من 70 في المائة من أجهزتها العسكرية مصدرها روسيا.
وفي عام 2001، رداً على انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وقعت موسكو اتفاقية شراكة إستراتيجية مع الجزائر. وفي عام 2006، خلال زيارة بوتين الأولى، والوحيدة حتى الآن إلى الجزائر العاصمة، تنازلت روسيا عن 4,7 مليار دولار من ديون الجزائر ووقعت اتفاقيات ثنائية إضافية لا سيما في مجال الأسلحة. وفي العام نفسه، أنجزت شركتا الغاز المملوكتان للدولة في البلدين "غازبروم" و"سوناتراك" مذكرة تفاهُم. وشهدت السنوات اللاحقة توقيع اتفاقيات إضافية في مجالات تتراوح بين تصنيع السيارات والطاقة الذرية.
على الرغم من كل الضجيج حول هذه المبادرات، كانت النتائج النهائية للمصالح الجيوسياسية الروسية مختلطة. فوفقاً للمسؤولين الروس وتقارير وسائل الإعلام، كانت نتائج الاتفاقيات الإستراتيجية في أوائل العَقْد الأول من القرن الحادي والعشرين مخيبة للآمال، وغالباً ما كانت ناجمة عن تأخُّر تسليم الأسلحة. وفي قضايا أخرى، مثل المواد الهيدروكربونية، كانت شروط الوثائق الموقعة غامضة أو غير ملزمة. قد تتعاون كل من "غازبروم" و"سوناتراك" في بعض مشاريع خطوط الأنابيب والاستكشاف، لكن لديهما دوافع قوية للمنافسة لا سيما في تصدير الغاز إلى أوروبا. ويحافظ حجم التجارة الجزائرية مع أوروبا على تفوق كبير على الفوائد المحتملة من أي تعاوُن مع موسكو.
ربما يكون الأهم من ذلك هو إحجام الجزائر الشهير عن الانحياز إلى أي من القوتين العظميَيْنِ خلال الحرب الباردة، حتى مع ازدياد قوة علاقاتها العسكرية مع الاتحاد السوفيتي. ونجد حياداً مشابِهاً اليوم في رفضها التدخل الفعّال في الصراعات والمنافسات الرئيسية في الشرق

الأوسط وإفريقيا. وقد حاول المسؤولون الروس تدوير هذا الموقف المتناقض باعتباره تقارباً مع أهداف موسكو في المنطقة، لا سيما الدعم التاريخي للدولتين للمستبدين العرب في الوضع الراهن، مثل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي والأسد في سورية. لكن الجزائر اتخذت أيضاً إجراءات أثارت غضب موسكو، مثل إنشاء لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الأوكرانية في عام 2019. وبالمثل، أشارت وسائل الإعلام الروسية إلى رفض الجزائر المتكرر لمنح موسكو الإذن لبناء قاعدة بحرية في ميناء مدينة وهران الجزائرية.

تخلق الديناميكيات الداخلية الجزائرية تعقيدات إضافية وعدم يقين لدى روسيا. فقد أفادت التقارير أن الفساد المتجذر في الجزائر أدى إلى عرقلة استثمار محتمل في مصنع "لادا" لتصنيع السيارات. كما أدت الأزمة المالية المتصاعدة في الجزائر، والمتعلقة بتقلص صادرات الغاز والنفط، إلى تفاقُم التحديات التي تواجه موسكو. أما على الجبهة السياسية، فإن احتجاجات 2019 الشعبية التي أدت إلى استقالة الرئيس المُسِنّ عبد العزيز بوتفليقة وإمكانية وجود خليفة إصلاحي أكثر ليبرالية أثارت قَلَق موسكو، على الرغم من أن إعادة تنظيم جذرية للسياسة الخارجية الجزائرية أمر غير مرجح والعلاقات العسكرية بين البلدين متينة.

لا تزال عقود الأسلحة هي أساس العلاقات الثنائية. وبحسب ما ورد من المقرر أن تستقبل الجزائر طائرة مقاتلة ذات قاذفة قنابل متطورة من طراز Sukhoi-34 في وقت لاحق من عام 2021، وقيل إنها وقعت عقداً لشراء مقاتلة الشبح Su-57 متعددة الأدوار. كما لوحظ في تقرير حديث عن تجارة الأسلحة العالمية أن ألمانيا تحولت إلى مورد إضافي للأسلحة. في النهاية، لم تتمكن موسكو من تحويل مبيعات الأسلحة إلى الجزائر إلى شراكة إستراتيجية ذات مغزى أو منصة لعرض القوة في البحر الأبيض المتوسط أو شمال إفريقيا.

ليبيا

وبالمثل، كانت ليبيا المجاورة موقعاً لوجود طويل الأمد للنشاط والنفوذ الروسيْنِ، مدفوعاً بكل من الجغرافيا السياسية والمصالح الاقتصادية. ففي مؤتمر "بوتسدام" عام 1945، حاول رئيس الوزراء السوفيتي آنذاك "جوزيف ستالين"، دون جدوى، الحصول على وصاية من الأمم المتحدة على إقليم طرابلس (غرب ليبيا) الخاضع للحكم الإيطالي. وفي السنوات التي أعقبت انقلاب الضباط الليبيين في عام 1969، الذي أطاح بالملك الموالي للولايات المتحدة "إدريس السنوسي" وتعيين القائد (والعقيد لاحقاً) القذافي كرئيس فعلي للدولة، اتبعت ليبيا سياسة خارجية غير منحازة.

لكن بحلول أوائل ومنتصف سبعينيات القرن الماضي، كان القذافي يستورد كميات كبيرة من الأسلحة السوفيتية، وبدأ اتجاهاً من التعاون العسكري الذي توسع لاحقاً لنشر الآلاف من المستشارين السوفيت في ليبيا. وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت روسيا قد تنازلت عن ديون ليبيا الكبيرة مقابل صفقات تتعلق بالطاقة والأسلحة والبنية التحتية للنقل.

ومع ذلك، فإن تجارة الأسلحة الليبية مع موسكو لم تُترجم إلى علاقات أخوية حقيقية أو تحوُّل ليبيا إلى وكيل روسي إستراتيجي. طوال سبعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، حاول القذافي تنويع مصادر أسلحته وتوجه بشكل متزايد إلى الاتحاد السوفيتي فقط بعد أن رفضت الحكومات الغربية عقد صفقات أو فرضت شروطاً على تلك الصفقات. وبالمثل، فإن المثال الذي يُستشهد به كثيراً عن ميناء بحري روسي في بنغازي كان دائماً بمثابة طموح أكثر من كونه أمراً مؤكداً، فكان القذافي يعلّق بذكاء على هذا الوصول باعتباره وسيلة ضغط على روسيا والغرب. وفي أعقاب ثورة 2011، كانت الرواية الشائعة عن الخسائر المالية الروسية الناتجة عن تغيير النظام بقيادة الناتو مضللة إلى حد ما. ففي أغلب الأحيان كانت موسكو تتحدث عن الخسائر المحتملة الناتجة عن الصفقات الموقعة أو الموعودة شفهياً.

على الرغم من كل هذا، كانت موسكو متشككة في خليفة حفتر، نظراً لعلاقاته الطويلة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي أي) ومزدرية لكفاءته العسكرية، لذلك كانت روسيا تؤيد بتردد هجوم 4 نيسان/إبريل 2019 على العاصمة طرابلس. وحتى عندما كانت ترسل مرتزقة لمساعدة حملته في طرابلس، أبقت موسكو القنوات مفتوحة مع خصمه حكومة الوفاق الوطني، سعياً وراء صفقة غاز في منطقة غربية تسيطر عليها حكومة الوفاق، على أمل التوصل إلى تسوية من شأنها أن تؤمن مصالحها الاقتصادية.

والأهم من ذلك أن مساعدة موسكو الكبيرة لحفتر لم تُترجم إلى ولاء أو استجابة من القائد الليبي سيئ السمعة. فعندما دفع انتشار مجموعة "فاغنر" الروسية نيابة عن "حفتر" حكومة الوفاق الوطني المذعورة إلى اللجوء إلى التدخل العسكري التركي في شكل طائرات بدون طيار ومقاتلين سوريين.

دفع الجمود في ساحة المعركة في أوائل عام 2020 بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الدعوة إلى عقد قمة دبلوماسية خاصة في موسكو، التي دُعي إليها حفتر لكنه انسحب منها في النهاية. أدى الازدراء الصارخ لبوتين إلى تسريع إبعاد موسكو عن "حفتر"، كما ظهر في تواصُلها منتصف عام 2020 مع منافسه السياسي الشرقي، رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح عيسى"، وقرار موسكو بوقف تقديم الدنانير المطبوعة إلى إدارة "حفتر" الشرقية المُحاصَرة وسط الجهود المدعومة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة لتوحيد المؤسسات المالية الليبية.

وبالمثل، تدعم روسيا خارطة طريق بوساطة الأمم المتحدة لإجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في نهاية العام وتنخرط مع حكومة الوفاق الوطني في محادثات بشأن الدعم العسكري المحتمل. في غضون ذلك، وسعت مجموعة "فاغنر" والعسكريون النظاميون من وجودهم في القواعد الجوية والمنشآت النفطية وحولها في المناطق الوسطى والجنوبية من ليبيا.

باختصار، تشير هذه التحولات الأخيرة إلى أن القوة العسكرية وأشكال التدخل الخبيثة هي أوراق تفاوض وضغط تلعبها روسيا ويمكن سحبها أو توسيع نطاقها أو تكملتها بأنواع أخرى من المشاركة استجابة لتغير السياقات المحلية والدولية. واعتماداً على نتيجة الانتقال المشحون

في ليبيا إلى الانتخابات، يمكن لروسيا أن تستأنف بسهولة سياسة أكثر عدوانية تتمثل في تقديم الدعم العسكري لحفتر أو أي مخرب ليبي آخر.
وبالنظر إلى المستقبل، فإن المؤثريْنِ الخارجييْنِ على التحركات الروسية في أي من الاتجاهين هما سياسات تركيا التي تمارس نفوذها بلا منازع على غرب ليبيا من خلال القوات العسكرية والقواعد، وبدرجة أقل تلك الخاصة بالإمارات، والتي يقدم تدخُّلها العسكري طويل الأمد في ليبيا مفتاحاً للدعم الروسي لحفتر في المقام الأول. وقد حولت أنقرة وأبو ظبي تنافُسهما في ليبيا إلى المجال الدبلوماسي في الوقت الحالي.

مصر

العلاقات الروسية مع مصر متجذرة تاريخياً وذات قاعدة عريضة، وتتألف من مزيج من مبيعات الأسلحة، ودعم وسائل الإعلام والدعاية، والخدمات اللوجستية وترتيبات القواعد، واتفاقيات البنية التحتية والطاقة والسياحة. يعود تأثير موسكو في مصر إلى ما بعد انقلاب الضباط عام 1952 وصعود الرئيس السابق جمال عبد الناصر إلى السلطة، مما جعل مصر زعيمة رئيسية في مجال عدم الانحياز والقومية ومناهضة الاستعمار.
بعد أن رفضت الولايات المتحدة تمويل بناء سد أسوان، لجأ عبد الناصر إلى موسكو بدلاً من ذلك. وكجزء من هذه الصفقة، قدم الاتحاد السوفيتي التمويل للمشروع والأسلحة مقابل القطن والحبوب المصرية. لكن عبد الناصر والرؤساء المصريين المتعاقبين امتنعوا عن تحويل التعاملات مع روسيا إلى علاقة أخوية دائمة أو شراكة إستراتيجية حقيقية.
وفي عام 1972 على سبيل المثال، طرد الرئيس المصري آنذاك "أنور السادات" المستشارين السوفيت كجزء من سياسة أوسع سعياً وراء علاقات أوثق مع الولايات المتحدة. لم يكن خلفاؤه "حسني مبارك" و"محمد مرسي" قريبين من موسكو. كما أن الدفء الظاهر للعلاقات بين موسكو والقاهرة في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" منذ 2013 يتناقض مع نظرة الحاكم المصري للولايات المتحدة كشريك مفضل له. على الرغم من الشكوك المتزايدة بشأن القوة الأمريكية في الشرق الأوسط، لا يزال "السيسي" يعتمد على واشنطن للحصول على ضمانات أمنية يعرف أن موسكو لن ولا تستطيع أن تقدمها.
اليوم، مصر هي زبون رئيسي للأسلحة الروسية، وثاني أكبر مستورد من موسكو في القارة الإفريقية بعد الجزائر. ويشير بعض الباحثين إلى مخاوف حقوق الإنسان، وشروط صفقات الأسلحة التي فرضتها الولايات المتحدة بعد انقلاب "السيسي" عام 2013 على "مرسي" الذي تم انتخابه ديمقراطياً، على أنها حفزت ميل القاهرة المتزايد للأسلحة الروسية. في الواقع، بدأ التنويع في مشتريات الأسلحة قبل سنوات، رداً على تصور القاهرة بشأن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. فمن عام 2009 إلى عام 2018، شكلت الأسلحة الروسية ما يقرب من 30 في المائة من

مخزون مصر، وكانت الدفاعات الجوية والطائرات هي جوهر عمليات الشراء.
الأهم من ذلك، في أوائل عام 2021 تلقت مصر الدفعة الأولى من طائرات Su-35 المتقدمة، والتي طلبتها من موسكو بعد أن رفضت واشنطن بيعها طائرات F-35 وبعد أن رفضت القاهرة بدائل أخرى، وهي كانت مصممة على الصفقة حتى في ظل مخاطر العقوبات الأمريكية.
دخلت اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الإستراتيجي التي وقعتها مصر وروسيا في عام 2018 حيِّز التنفيذ في عام 2021، والتي حددت التعاون العسكري وكذلك العلاقات في التعليم والمساعدات الإنسانية والسياحة. (تم استئناف الرحلات الجوية للسياح الروس إلى منتجعات البحر الأحمر في آب/أغسطس 2021 بعدما كانت توقفت إثر إسقاط قنبلة أطلقها تنظيم "داعش" لطائرة ركاب روسية فوق شبه جزيرة سيناء في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2015. وقد يساعد ذلك في تعزيز انتعاش الاقتصاد المصري بعد الوباء).
كانت الطاقة أيضاً نقطة دخول أخرى لموسكو، فقد عرضت روسيا إقراض القاهرة 25 مليار دولار لبناء محطة طاقة نووية تبشر بها على أنها "سد أسوان الثاني"، على الرغم من أن الأساس المنطقي الاقتصادي لمثل هذا المسعى الضخم يكاد يكون صعب الإقناع.
في كل هذه المساعي، سعت روسيا إلى تجنيد مصر كمنصة لإبراز القوة عَبْر شرق البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك في ليبيا والبحر الأحمر وإفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، كما هو الحال في بلدان شمالي إفريقيا الأخرى، تعرضت العلاقة للتوترات، مما يشير إلى أن النتيجة النهائية للمصالح الروسية كانت أقل مواتاةً مما تشير إليه العروض المسرحية. وأثار غضب القاهرة عدم دعم الكرملين لمصر في نزاعها مع إثيوبيا بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، فضلاً عن توقيعها اتفاق تعاون عسكري مع أديس أبابا. وترفض الحكومة المصرية أحياناً منح تصاريح تحليق لموسكو، وقد رفضت محاولة روسية للتوقيع على اتفاقية قاعدة جوية طويلة الأجل، وهو رفض ربما نتج عن ضغوط من وزير الدفاع الأمريكي خلال زيارة إلى القاهرة عام 2017.
على الجبهة الاقتصادية، تظل الخطط التي تم الترويج لها كثيراً للانضمام إلى اتحاد اقتصادي تقوده روسيا ومنطقة تجارة حرة محصورة في المحادثات الجارية. وبالمثل، فإن المحطة النووية المدعومة من روسيا لديها جدول زمني طموح ويمكن أن تنهار بسبب عبئها الاقتصادي والتقني.

الاستنتاجات والانعكاسات

لقد تم توثيق دوافع النشاط الروسي المتجدد في العالم بشكل جيد من خلال مشروع كارنيغي المستمر، "عودة روسيا العالمية". إن سعي الكرملين للحصول على مكانة ونفوذ على المسرح العالمي لا يبتعد أبداً عن عملية صنع القرار. إن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على أن هذه الطموحات الأوسع تغذي انتهازيتها ومحاولاتها لاقتناص الأخطاء التي ترتكبها القوى الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، لا يزعج الكرملين نفسه بشروط المساعدة العسكرية، أو احترام حقوق الإنسان، أو حماية التوازنات الإقليمية الحساسة، وهي المبادئ التي تبنتها الولايات المتحدة واللاعبون الأوروبيون الرئيسيون منذ فترة طويلة ولكن لم تلتزم بها دائماً في الممارسة.

إن المزايا التنافسية لروسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست بديهية، فاستعدادها للانخراط مع جميع الأطراف في المنطقة يسمح لها بالحفاظ على علاقات محظورة على المسؤولين الأمريكيين، وبشكل أكثر وضوحاً في سورية حيث لا تستطيع الولايات المتحدة التحدث مباشرة إلى معظم اللاعبين الرئيسيين. وتتيح عملية صنع القرار في روسيا شديدة المركزية على المستوى الوطني أداءً رشيقاً وبارعاً في المواقف سريعة التحرك وخالياً من التدقيق غير المرغوب فيه من قِبل البرلمان المستقل أو وسائل الإعلام، إذن ليس على الكرملين أن يقلق كثيراً بشأن الإخفاقات المحلية لفشل السياسة أو الانتكاسات.

في الوقت نفسه، نادراً ما التزم الكرملين بالقدرات أو الموارد لقيادة البحث عن مشاكل من الدرجة الأولى في المنطقة، إن كان ذلك ممكناً. وهي تفضل أن تجمع رسوماً (على سبيل المثال في شكل فرص تجارية) لعرض مساعيها الحميدة بدلاً من توفير الموارد الفعلية الضرورية للتوسط في الصفقات السياسية وجعلها ثابتة. حتى في سورية، حيث تُعد روسيا أكبر فاعل خارجي، هناك عدم تطابُق واضح بين الطريقة التي ينظر بها إلى الكرملين من قبل الجهات الفاعلة المحلية (الذين لديهم أحياناً توقعات غير واقعية حول القوة الصارمة الروسية والنفوذ ومصادر القوة الأخرى) وما يمكن أن تفعله في الواقع.

في شمال إفريقيا، لا يمكن استبعاد احتمال حصول روسيا على قاعدة عسكرية دائمة أو طارئة. الترشيحات الأكثر ترجيحاً هي قاعدة جوية في ليبيا أو ميناء بحري في مصر أو ليبيا أو الجزائر. يمكن لمثل هذه المرافق أن تعزز قدرة روسيا على عرض القوة في البحر الأبيض المتوسط وتكون بمثابة نقطة انطلاق إلى الداخل الإفريقي. فمن المؤكد أن مساهمات روسيا المختلفة في المحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والبيئة الإعلامية المسمومة بالفعل تضر بالصحة الاقتصادية والسياسية للمنطقة على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن صانعي السياسة في الولايات المتحدة والغرب لديهم أدوات كثيرة تحت تصرفهم للتعامل مع بعض هذه التحديات. في ليبيا على سبيل المثال أدت التطورات المتغيرة على الأرض والدبلوماسية المتعددة الأطراف النشطة مثل خريطة الطريق الانتخابية التي توسطت فيها الأمم المتحدة إلى إزالة الفرص التي كانت روسيا تأمل في استغلالها، وساعدت زيادة الدعم الدبلوماسي الأمريكي للجهود الدبلوماسية الأوروبية، وخاصة البريطانية والألمانية، في الحد من الانقسام الأوروبي والنزعة الأحادية الفرنسية. وكانت مثل هذه التحركات أكثر أهمية بكثير من مجرد "فضائح" مثل نشر صور الأقمار الصناعية من القيادة الأمريكية في إفريقيا حول نشر المرتزقة الروس.

إن تكتيكات الضغط المستهدفة مثل مصادرة الأوراق النقدية المطبوعة في روسيا والموجَّهة لإدارة "حفتر" الشرقية، والتطبيق المتعدد الأطراف الأكثر صرامة لقواعد وحظر مبيعات النفط، وإزالة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المزيفة المدعومة من روسيا، هي طرق فعّالة من حيث التكلفة لمنع وإحباط التدخل الروسي، على الرغم من أن تأثيره النهائي على الحسابات الروسية لا ينبغي المبالغة فيه.

ولكن أبعد من ذلك، فإن التحدي الذي يواجه صانعي السياسة الغربيين هو تجنُّب النظر إلى النشاط الروسي في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا من خلال عدسة محصلتها صفر حصرياً. إن الفوضى السياسية في المنطقة والتعقيدات، وخاصة العمالة، والتعنت وعدم القابلية للتنبؤ من جانب الحكام المحليين، كلها تقدم أجساماً مضادة داخلية ومخازن صدّ للتأثير الروسي، كما تفعل مع جميع اللاعبين الخارجيين.

لم تُقدِّم روسيا لنفسها أيّ خدمة من خلال سلسلة من التفاعلات مع المنطقة. عزَّزت مثل هذه التحركات وجهات النظر بين النخب المحلية والجمهور الأوسع بأن موسكو شريك غير موثوق به وإشكاليّ، خاصة بالمقارنة مع أوروبا والولايات المتحدة. ومن المرجَّح أن يكون لهذه العيوب في السمعة تأثير مترتِّب على مكانة روسيا لسنوات قادمة.

إعادة تقييم القدرات الروسية

في بلاد الشام وشمال إفريقيا

مترجمات جسور

المصدر: مؤسسة كارنيغي
بقلم: فريديرك ويري & آندرو إس. ويس
ترجمة: عبد الحميد فحام

تصميم واخراج
BEYOND CREATIVE.AGENCY

www.jusoor.co